E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/24/7
13 March 2006
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الرابعة والعشرون
بيروت، ٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥

موجز

تبذل الجمهورية اليمنية منذ عام ١٩٩٠ جهوداً كبيرة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أحرزت هذه الجهود إنجازات عديدة في ظل الإمكانات المالية والبشرية المحدودة. ويلقي هذا التقرير الضوء على أهم المبادرات التي اتخذتها الجمهورية اليمنية ويقيم التطورات الأساسية التي حققتها في تطبيق برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في بروكسل في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١. ومع أن الوضع الاقتصادي أخذ يتحسن تدريجياً منذ عام ١٩٩١، عاد ليتراجع من جديد بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤، فانخفض معدّل النمو من ٥ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى نحو ٤ في المائة في عام ٢٠٠٤، بينما المعدل المطلوب في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً هو ٧ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، استمر انخفاض سعر صرف الريال اليمني بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤، وأدى هذا الانخفاض إلى زيادة معدلات التضخم. ومن جهة أخرى، تمكنت الجمهورية اليمنية من تحقيق العديد من الأهداف المحددة في برنامج العمل، ومنها خفض معدّل الوفيات لدى الأطفال، وزيادة معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي، وتحقيق تطوير ملحوظ في البنى التحتية.

ويُعرض هذا التقرير على اللجنة لدى النظر في البند ٩ من جدول أعمال دورتها الرابعة والعشرين.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٣
الفصل		
أولاً- التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية	٣-٧	٣
ثانياً- أهم السياسات الإنمائية التي اعتمدتها الجمهورية اليمنية	٨-١٥	٧
ألف- الالتزام الأول: التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس	٩	٧
باء- الالتزام الثاني: حسن التدابير على الصعيدين الوطني والدولي	١٠	٨
جيم- الالتزام الثالث: بناء القدرات البشرية والمؤسسية	١١	٨
دال- الالتزام الرابع: بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً	١٢	٩
هاء- الالتزام الخامس: تعزيز دور التجارة في التنمية	١٣	٩
واو- الالتزام السادس: حماية البيئة	١٤	١٠
زاي- الالتزام السابع: تعبئة الموارد المالية	١٥	١٠
ثالثاً- المساعدات المالية الإقليمية والدولية المقدمة للجمهورية اليمنية	١٦-١٩	١١
رابعاً- المساعدات التي قدمتها الإسكوا لدعم جهود التنمية في الجمهورية اليمنية.....	٢٠-٣١	١٢
ألف- المساعدات التقنية	٢١-٢٨	١٣
باء- المشاريع والأنشطة ذات الصلة	٢٩-٣١	١٥
خامساً- الخلاصة والتوصيات	٣٢-٤٢	١٦
ألف- الخلاصة	٣٢-٤١	١٦
باء- التوصيات.....	٤٢	١٧

مقدمـــة

١- استكمالاً للجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في متابعة وتقييم التقدّم الذي تحرزه البلدان الأعضاء في سبيل تحقيق الأهداف العامة التي حددها برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، تصدر تقييماً لمجمل السياسات والإجراءات والخطوات التي تنفذها الجمهورية اليمنية لتحقيق تلك الأهداف، وترصد النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، من خلال دراسة وتحليل أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الكلية منها والقطاعية، مما يتيح معرفة مدى نجاعة تلك السياسات والإجراءات والخطوات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والسياسية للبلد، ومدى فعاليتها في بلوغ أهداف البرامج المتوسطة والطويلة الأجل؛ وتحديد العوائق والصعوبات والنواقص التي قد تحول دون نجاح السياسات والإجراءات المتخذة في بلوغ أهدافها. وتقترح الإسكوا المعالجات التي من شأنها أن تساعد في تجاوز تلك العوائق والصعوبات، مما يساعد الجمهورية اليمنية على مراجعة وتقييم سياساتها المتخذة على هذا الصعيد ومعالجة هذه العوائق والصعوبات.

٢- وأخذت الجمهورية اليمنية، وهي من أقل البلدان نمواً، الأهداف العامة للبرنامج في الاعتبار عند وضع وتنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية. وبما أن الجمهورية اليمنية هي البلد الوحيد الذي يصنف بين أقل البلدان نمواً في منطقة الإسكوا، تعطي الإسكوا أولوية للتطورات التي يشهدها هذا البلد. ومن هذا المنطلق، تتناول الإسكوا تلك التطوّرات في دراسة مفصلة من شأنها أن تساعد الجمهورية اليمنية في رصد الاحتياجات اللازمة لعملية التنمية، وتتيح لسائر شركاء التنمية، ولا سيما للمانحين، الاطلاع على الأوضاع السائدة في أقل البلدان نمواً، والجهود التي تبذلها تلك البلدان في سبيل معالجة تلك الأوضاع، والشروط والمتطلبات اللازمة لنجاح المعالجة. وهكذا يصبح المعنيون على اطلاع كامل بمستلزمات ومتطلبات هذه البلدان ونوع التدخلات التي يجب القيام بها لتمكينها من تحقيق أهداف البرنامج.

أولاً- التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية

٣- تمكن الاقتصاد اليمني من تحقيق معدل نمو سنوي بلغ ٥,١ في المائة بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٤. وهذا المعدل يعتبر جيداً إذا أخذ في الاعتبار معدل نمو السكان الذي بلغ ٣,٦ في المائة في الفترة نفسها. ويعني ذلك أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نما بمعدل سنوي قدره ١,٥ في تلك الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، كان معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية اليمنية أعلى من المعدل المحقق في أقل البلدان نمواً مجتمعة، حيث بلغ ٣,٦ في المائة في الفترة ذاتها. غير أن هذا المعدّل الذي سجلته الجمهورية اليمنية لا يزال أقل من المستوى المطلوب لتحقيق تنمية مستدامة إذا أخذ في الاعتبار المستوى المنخفض للناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس، مما يتطلب معدّلات نمو أعلى. ويضاف إلى ذلك استمرار التضخم في الأسعار، ومشكلة الفساد، وارتفاع معدلات الأمية، وندرة المياه. وإذا ما جرى التركيز على الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ في برنامج العمل، فيلاحظ انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى نحو ٤ في المائة في عام ٢٠٠٤، وهو معدل أقل من معدل ٧ في المائة المطلوب في برنامج العمل، وأقل من المعدل السنوي المحقق في أقل البلدان نمواً مجتمعة، حيث استقر عند حوالي ٥ في المائة (الجدول ١). وعلاوة على ذلك، استمر انخفاض سعر صرف الريال اليمني بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤، فأدى انخفاضه إلى زيادة معدلات التضخم.

الجدول ١- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومجموع رأس المال التراكمي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في سلة أسعار المستهلك ومعدل سعر الصرف في الجمهورية اليمنية وأقل البلدان نمواً مجتمعة ١٩٩١ و٢٠٠٠-٢٠٠٤

	١٩٩١	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الجمهورية اليمنية						
المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)	٢,٠	٤,٤	٥,٠	٣,٥	٣,٨	٣,٩
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ بالدولار)	٤١٨,٦	٥٣٩,١	٥٤٦,٩	٥٥١,٤	٥٥١,٨	٥٤٩,٧
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ بمعادل القوة الشرائية للدولار)	٥٨٨,٠	٧٩٨,٨	٨٠١,٨	٨١٨,٢	٨٢٠,٤	٨٢٢,٠
مجموع رأس المال التراكمي الثابت (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	١٣,٩	١٦,٥	١٦,٦	١٦,٠	١٦,١	١٦,٤
معدل التضخم في سلة أسعار المستهلك (نسبة مئوية)	٣٦,٠	٤,٦	١١,٩	١٢,٢	١٠,٨	١٢,٥
معدل سعر الصرف (العملة المحلية مقابل الدولار)	١٢,٠	١٦١,٧	١٦٨,٧	١٧٦,٠	١٨٣,٥	١٨٤,٨
أقل البلدان نمواً						
المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)	١,٥	٤,٣	٥,٢	٤,٦	٤,٦	٥,٩
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ بالدولار)	٢٤٧,٠	٢٧٤,٠	٢٨١,٩	٢٨٨,٥	٢٩٥,٣	٣٠٦,١
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ بمعادل القوة الشرائية للدولار)	١ ٠٣٦,٧	١ ١٢٦,٩	١ ١٧٠,٦	١ ١٨٢,٧	١ ٢٠٤,٤	١ ٢٦٢,٤
مجموع رأس المال التراكمي الثابت (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	١٦,٢	١٩,٨	١٩,٩	٢٠,١	٢٠,٧	٢٠,٧

المصدر: تجميع الإسكوا من مصادر وطنية ودولية مختلفة.

٤- ويلاحظ أن معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ٢ في المائة في عام ١٩٩١، وارتفع إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ و٥ في المائة في عام ٢٠٠١، ليعود وينخفض إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢، وإلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٣، ويبلغ ٣,٩ في المائة عام ٢٠٠٤. ويُفسّر هذا التدهور الاقتصادي بانخفاض الاحتياطي النفطي وإنتاج النفط تباعاً، بحيث ازداد إنتاج النفط والغاز بمعدل ٠,٥ في المائة فقط في عام ٢٠٠٢، ثم انخفض بمعدل ٢ في المائة في عام ٢٠٠٣، ليعود وينخفض بمعدل ٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، ما شكل مجموعه انخفاضاً حاداً في معدل النمو قدره ١١,٦ في المائة عام ٢٠٠٠. وكان بالإمكان أن يحدث هذا الانخفاض ضرراً أكبر لولا ارتفاع أسعار النفط في العامين الأخيرين. وإذا أخذ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجمهورية اليمنية، يبين الجدول ١ أن الجمهورية اليمنية يمكن أن تحقق معدلات نمو أعلى من تلك المحققة في أقل البلدان نمواً مجتمعة، غير أن التضخم الحاصل في أسعار المستهلك في الجمهورية اليمنية والذي بلغ معدله السنوي ٢٢ في المائة تقريباً خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٤، أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية والمستوى المعيشي في البلد.

الجدول ٢- هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية اليمنية، ١٩٩١، ٢٠٠٠-٢٠٠٤
(بالنسب المئوية)

	١٩٩١	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الزراعة والغابات والصيد	٢٦,٣	١٤,٠	١٤,٧	١٤,٠	١٣,٦	١٣,٠
الصناعات الاستخراجية	١٢,٦	٣٥,٦	٣٠,٧	٢٩,٨	٣٠,١	٣١,٢
الصناعات التحويلية	٩,٥	٥,٢	٥,٥	٥,٧	٥,٧	٥,٦
الكهرباء والمياه والغاز	٣,٥	٠,٧	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٠
البناء والتشييد	٢,٩	٤,٤	٤,٤	٤,٨	٥,٣	٦,٢
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	١٣,٦	١١,٠	١٢,٣	١٣,٠	١٣,٤	١٣,٥
النقل والتخزين والاتصالات	٧,٠	١١,٢	١٢,٧	١٢,٤	١١,٧	١١,٣
التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٥,٩	٨,٥	٨,٥	٨,٠	٨,١	٧,٥
الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع	١,٥	٠,٨	١,٠	١,١	١,٢	١,٣
منتجو الخدمات الحكومية	١٤,٩	١٠,٠	١٠,٤	١١,٠	١٠,٣	٩,٨
القطاع العائلي (خدمات المنازل)	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
الرسوم الجمركية	٤,٧	١,٩	٢,٠	٢,٠	١,٩	١,٩
ناقص: الخدمات المصرفية المحتسبة	(٢,٥)	(٣,٤)	(٣,٢)	(٢,٦)	(٢,٤)	(٢,٢)
مجموع القطاعات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: تجميع الإسكوا من مصادر وطنية ودولية مختلفة.

ملاحظة: ( ) رقم سالب.

٥- تظهر الأرقام الواردة في الجدول ٢ دور القطاعات في تنمية الاقتصاد اليمني. وتبين هذه الأرقام أن قطاع النفط والغاز استحوذ على نحو ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤، بعد أن كانت حصته تقتصر على ١٣ في المائة في عام ١٩٩١. غير أن هذه الزيادة في حصة قطاع النفط والغاز أتت على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت حصته من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٢٦ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٤، وذلك بسبب انخفاض معدل هطول الأمطار، وتقلص المساحات الزراعية، فضلاً عن الزيادة المستمرة في إنتاج القات الذي شكل في عام ٢٠٠٤ حوالي ٢٥ في المائة من مجمل الإنتاج الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك، يُلاحظ أن حصة الخدمات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من ١٥ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٤، مما يطرح مشاكل خطيرة من ناحية التأثير السلبي على معدلات الفقر أو إمكانية اعتماد الطبقات الفقيرة على الخدمات الأساسية الحكومية مثل التعليم والصحة.

الجدول ٣- الفقر الغذائي والفقر الكمي، ١٩٩٨-٢٠٠٣
(نسبة من عدد السكان)

	١٩٩٨	٢٠٠٣
الفقر الغذائي	١٧,٦	١٨,٣
الفقر الكمي	٤١,٨	٤٠,١

المصدر: صفحة البنك الدولي على الإنترنت: www.worldbank.org؛ الجمهورية اليمنية، استراتيجية التخفيف من الفقر.

(ط) إفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الخدمات العامة، ومنها الكهرباء والاتصالات والنقل.

باء- الالتزام الثاني: حسن التدابير على الصعيدين الوطني والدولي

١٠- اتخذت الحكومة اليمنية بشأن هذا الالتزام الإجراءات التالية:

(أ) تبني خطة إصلاح جهاز القضاء وإنشاء محاكم تجارية ومحاكم الأموال العامة؛

(ب) الموافقة على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ومشروع قانون مكافحة غسل الأموال، وإنشاء إدارة عامة لمكافحة الإرهاب، وتعزيز دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ضمن استراتيجية الحكومة لمكافحة الفساد؛

(ج) تعزيز وحماية حقوق الإنسان عن طريق إنشاء لجنة لدراسة الشكاوى والانتهاكات في وزارة حقوق الإنسان ومتابعة حالة الموقوفين والمساجين؛

(د) تعزيز دور جهاز الرقابة والمحاسبة في مراقبة أداء الحكومة وتفعيل دور مجلس النواب؛

(هـ) انتهاج سياسة الحوار مع التنظيمات السياسية المتشددة ومعالجة مشكلة الثأر بين القبائل اليمنية؛

(و) تبني برنامج تنمية المجتمعات المحلية وتكليف الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ البرنامج وتمويل المشاريع المدرجة فيه؛

(ز) إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار، ومنح مكاتب الهيئات العامة للاستثمار صلاحيات أوسع، فضلاً عن تقصير الفترة الزمنية اللازمة لتسجيل المشاريع الاستثمارية لدى الهيئة؛

(ح) تفعيل عمليات الدراسة والتقييم لأوضاع العديد من المؤسسات وشركات القطاع العام وخصخصة العديد منها أو إعادة هيكلتها.

جيم- الالتزام الثالث: بناء القدرات البشرية والمؤسسية

١١- اتخذت الحكومة اليمنية بشأن هذا الالتزام الإجراءات التالية:

(أ) اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (٢٠٠١-٢٠١٥)، والهدف منها إتاحة التعليم الأساسي لجميع مستحقيه وتشجيع التعليم غير الأساسي، وخاصة المهني والتقني عن طريق إنشاء المعاهد الفنية والتقنية وإعداد السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا؛

(ب) عقد المؤتمر الوطني لمعالجة المشاكل السكانية وتفعيل المشاركة الاجتماعية في تقييم وتنفيذ الحلول المقترحة إضافة إلى تبني الإستراتيجية الوطنية للسكان (٢٠٠١-٢٠٢٠)؛

(ج) عقد العديد من ورشات العمل والندوات لتقييم الخطة السكنية ومسح سوق العمل لمعرفة الاحتياجات من الأيدي العاملة وتوجيه التعليم على ضوء تلك الاحتياجات بهدف الحد من البطالة؛

(د) دعم مشاركة المرأة في التنمية وإصدار قرارات بشأن توظيفها في الأجهزة الحكومية والمناصب القيادية، ومنح قروض للمرأة لإنشاء المشاريع الزراعية والحرفية؛

(هـ) رفع مستوى الخدمات الصحية عن طريق إعادة تنظيم وزارة الصحة وتأهيل المستشفيات وافتتاح المراكز الصحية ومراكز الطفولة والأمومة وتوسيع خدمات الرعاية الصحية الأولية؛

(و) الاهتمام بتدريب العاملين في السلطة المحلية لرفع مستوى الأداء وإنشاء المدن الثانوية القادرة على إتاحة فرص إنتاجية جديدة؛

(ز) رفع مستوى التنمية الريفية عن طريق مشاريع مد المياه وكهربة الريف.

دال- الالتزام الرابع: بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً

١٢- اتخذت الحكومة اليمنية بشأن هذا الالتزام الإجراءات التالية:

(أ) توجيه جزء كبير من النفقات العامة لتطوير البنى التحتية، وتوسيع الطرق والمطارات والموانئ، وبناء السدود في مختلف المحافظات، وتوسيع شبكة الاتصالات، ولا سيما في المناطق الريفية والمحرومة، مما يؤدي إلى زيادة عدد مستخدمي شبكة الإنترنت والهاتف النقال؛

(ب) زيادة الاستثمارات في المجال الزراعي وقروض المشاريع الزراعية واعتماد استراتيجية لتطوير المحاصيل التي يمكن تصديرها؛

(ج) تأهيل العديد من المواقع الأثرية وإنشاء المتاحف، وبذل جهود كبيرة في الترويج السياحي بعد اختيار صنعاء عاصمة الثقافة العربية لعام ٢٠٠٤، وتنمية الجزر اليمنية؛

(د) تطوير التكنولوجيا عن طريق تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتكنولوجيا المعلومات، واستحداث العديد من الكليات العلمية في الجامعات اليمنية، بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية للمعاهد الفنية والمهنية إلى ١٥ في المائة من مجموع عدد الطلاب في التعليم؛

(هـ) الاهتمام بتنمية قطاع الأسماك كمشاريع تربية الأسماك من الأنواع ذات القيمة المرتفعة والموجهة للتصدير كالشروخ والغمبري؛

(و) تنفيذ مشروع المحطة الكهربائية الغازية لزيادة إنتاج الطاقة بقدر أقل من الكلفة والتلوث البيئي.

هاء- الالتزام الخامس: تعزيز دور التجارة في التنمية

١٣- اتخذت الحكومة اليمنية بشأن هذا الالتزام الإجراءات التالية:

(أ) الموافقة على عمل لجنة المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، واستكمال إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومجلس التعاون الخليجي، وإنجاز قانون الجمارك المعدل؛

(ب) رفع جميع القيود عن القروض المصرفية لتمويل التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات عن طريق إنشاء العديد من الأسواق الحديثة في المدن لتجميع السلع الزراعية والسمكية وغيرها، وذلك بهدف رفع كفاءة المنتجات المحلية وإنشاء شركات التسويق؛

(ج) إعداد مشروع إقامة الأسواق الحرة في الموانئ الرئيسية ومشروع إقامة مناطق تجارية حرة مع كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية، ودول تجمع صنعاء (أثيوبيا والسودان)؛

(د) إبرام العديد من اتفاقات التعاون التجاري مع العديد من البلدان الصديقة وتفعيل تنفيذ القائم منها.

واو- الالتزام السادس: حماية البيئة

١٤- اتخذت الحكومة اليمنية بشأن هذا الالتزام الإجراءات التالية:

(أ) إصدار قرارات بشأن تصنيف العديد من المناطق اليمنية على أنها محميات طبيعية والسعي إلى الحد من التلوث؛

(ب) الانضمام إلى اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (١٩٩٧).

زاي- الالتزام السابع: تعبئة الموارد المالية

١٥- اتخذت الحكومة اليمنية بشأن هذا الالتزام الإجراءات التالية:

(أ) تقديم التسهيلات والحوافز التي تشجع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في مختلف المجالات وزيادة رؤوس أموال المصارف التجارية، وتفعيل قانون مكافحة غسل الأموال؛

(ب) رفع جميع القيود عن حركة رأس المال وأسعار السلع والخدمات وتطوير أجهزة القضاء لحماية الحقوق والممتلكات؛

(ج) رفع القيود عن القروض المصرفية لتمويل التجارة وتعزيز الأنشطة المالية بهدف زيادة موارد الدولة، حيث صدر قانون ضريبة المبيعات وقانون الجمارك المعدل، ويعاد النظر في القوانين الضريبية؛

(د) زيادة رؤوس أموال المصارف التجارية لتعزيز مراكزها المالية وإدخال الوسائل الحديثة لتنظيم العمل المصرفي، إضافة إلى تفعيل خطوات إنشاء سوق الأوراق المالية.

ثالثاً- المساعدات المالية الإقليمية والدولية المقدمة للجمهورية اليمنية

١٦- كانت المساعدات الإنمائية حجراً أساسياً في عملية التنمية لأي من أقل البلدان نمواً، فهي تتيح لهذه البلدان أن توطد علاقاتها الدولية وتوجهها نحو التنمية المحلية. وقد تمكنت الجمهورية اليمنية من الاستفادة من مساعدات مالية إقليمية ودولية بلغ مجموعها، ٣,٩ مليار دولار بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٤، واتخذت شكل منح أو قروض طويلة الأجل، وذلك بمعدل سنوي قدره ٢٦٠ مليون دولار، أي ما يعادل ١٣ دولاراً للفرد. أما القروض الإنمائية فبلغت حوالي ٢,٧ مليار دولار في الفترة المذكورة، وحل البنك الدولي في المرتبة الأولى بمجموع قدره ١,٤ مليار دولار، وحل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في المرتبة الثانية بمجموع قدره ٨٢٤ مليون دولار، والصندوق السعودي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية في المرتبتين الثالثة والرابعة بمجموع قدره ١٩٣ مليون دولار و٧٤ مليون دولار على الترتيب (الجدول ٥).

الجدول ٥- المساعدات الإنمائية من المانحين الأساسيين للجمهورية اليمنية، ١٩٩٠-٢٠٠٤ (مليون دولار)

البلد أو الهيئة	حجم المساعدة (مليون دولار)
المنح والمساعدات	
ألمانيا	٢٨٠
هولندا	٢٤٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٧
الاتحاد الأوروبي	٢٥٠
منظمات الأمم المتحدة المتخصصة	١٨٠
منظمات دولية لا تتوخى الربح	٨٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمة وآيرلندا الشمالية	٢٨
بلدان أخرى	٣٥
مجموع المنح والمساعدات	**١,٢٤٦**
قروض	
البنك الدولي	١,٤٠٠
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	٨٢٤
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٣
البنك الإسلامي للتنمية	١٦٧
صندوق أوبك للتنمية الدولية	٧٤
مجموع القروض	**٢,٦٥٨**
المجموع العام	**٣,٩٠٤**

المصدر: الجمهورية اليمنية، صفحة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، http://www.mpic-yemen.org/new1/news.asp?newsID=184.

١٧- واستثمرت نسبة ٦٠ في المائة من المساعدات الإنمائية المقدمة للجمهورية اليمنية في مشاريع البنى التحتية، والتعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والقطاع الزراعي. أما النسبة المتبقية، وقدرها ٤٠

في المائة، فاتخذت شكل مساعدات فنية في مجالات البيئة، وبناء المؤسسات، والتنمية البشرية، والتراث الثقافي.

١٨- ولا بدّ من التذكير بأن ثلث المساعدات الإنمائية المقدمة للجمهورية اليمنية بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٤ أتت من صناديق إقليمية عربية، ولا سيما من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية. وقد خصص الصندوق السعودي للتنمية مبلغاً قدره ٢١ مليون دولار للصندوق الاجتماعي للتنمية في الجمهورية اليمنية، وخصص الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية ١٥٨ مليون دولار و٤٦ مليون دولار على الترتيب لمشاريع البنى التحتية(٣).

١٩- وفيما يتعلق ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المانحة، خصصت لجنة المساعدة الإنمائية للجمهورية اليمنية حوالي ١٥٢ مليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية لعام ٢٠٠٤، أي بزيادة قدرها ١٠٠ مليون دولار تقريباً عن مبلغ عام ٢٠٠١. أما المساعدة الإنمائية الصافية من مصادر متعددة الأطراف ومن بلدان مانحة أخرى، فبلغت ٢٥٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، مسجلة انخفاضاً كبيراً عن مجموع عام ٢٠٠١ البالغ ٤٦١ مليون دولار. وأما المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها الجمهورية اليمنية على شكل منح، فازدادت من ١٥١ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٢٢٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٤(٤).

رابعاً- المساعدات التي قدمتها الإسكوا لدعم جهود التنمية في الجمهورية اليمنية

٢٠- تعطي الإسكوا الجمهورية اليمنية أولوية عليا في برنامجها، لأنها البلد الوحيد الأقل نمواً في المنطقة. وتتنوع الأنشطة التي تضطلع بها الإسكوا في هذا المجال، بحيث تشمل وضع الدراسات والتقارير، وتقديم الخدمات الاستشارية. وبالإضافة إلى ذلك، تصدر الإسكوا، كل عامين، تقريراً شاملاً يتضمن مراجعة وتقييماً للتقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تطبيق برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً. وقد صدر آخر تقرير في عام ٢٠٠٥(٥)، وفيه مراجعة وتقييم للتقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تطبيق الالتزامات المتفق عليها في برنامج العمل المذكور. وتشغل التطورات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية أيضاً حيزاً في دراستين أساسيتين في الإسكوا، هما الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا(٦)، الذي يصدر في كانون الأول/ديسمبر من كل

---

(٣) صفحة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على الإنترنت: www.arabfund.org؛ والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: www.kuwait-fund.org؛ والصندوق السعودي للتنمية: www.sfd.gov.sa؛ والبنك الإسلامي للتنمية: www.isdb.org.

(٤) OECD, "Geographic Distribution of Financial Flows to Aid Recipients", 2000-2004.

(٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عرض وتقييم التقدّم الذين أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، E/ESCWA/GRID/2005/12.

(٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستعراض السنوي للتطوّرات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، E/ESCWA/GRID/2005/13.

عام، ومسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا[٧]، الذي يصدر في حزيران/يونيو من كل عام.

ألف- المساعدات التقنية

٢١- تقدم الإسكوا المساعدة التقنية للجمهورية اليمنية في مجالات عدة منها النقل، والطاقة، والمياه، والتجارة ومنظمة التجارة العالمية. وشملت المساعدات التي قدّمتها الإسكوا على هذا الصعيد مجالات مختلفة فيما يلي عرض موجز لها وللخدمات التي قُدمت في كل مجال.

٢٢- في التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس، قدمت الإسكوا مساعدات تقنية للجمهورية اليمنية بهدف تمكينها من تجاوز التحديات ومن تسريع النمو الاقتصادي. ومن هذه المساعدات:

(أ) مراجعة إدخال بيانات الحسابات القومية لسد الثغرات في الإحصاءات؛

(ب) تقييم نتائج المسح الإحصائي لعام ٢٠٠٣؛

(ج) تقديم الإرشاد بشأن جودة نتائج نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛

(د) تقديم الإرشاد بشأن تنفيذ المسح الإحصائي في بداية عام ٢٠٠٥ من خلال تطوير المسوح الإحصائية الحالية وتنفيذها؛

(هـ) مراجعة تجربة الجمهورية اليمنية في تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتقديم النصح بشأنها.

٢٣- وفي مجال بناء القدرات البشرية والمؤسسية، قدمت الإسكوا مساعدات تقنية إلى الجمهورية اليمنية منها في المحاور التالية:

(أ) دعوة ممثلي الجمهورية اليمنية للمشاركة في المنتدى العربي للسكان الذي عُقد في بيروت خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لمناقشة السياسات السكانية في المنطقة؛

(ب) إدخال إحصاءات السكان بانتظام في الإحصاءات الاجتماعية لدى الإسكوا؛

(ج) دعوة ممثلي الجمهورية اليمنية للمشاركة في الدورة التدريبية حول اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية في البلدان العربية الذي عُقد في بيروت خلال الفترة من ٤ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤؛

---

(٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، E/ESCW/EAD/2005/6.

(د) دعوة ممثلي الجمهورية اليمنية للمشاركة في الندوة الإقليمية حول تسهيل التجارة في الدول العربية التي عُقدت في بيروت خلال الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، بالإضافة إلى ورشة عمل حول تجارة الخدمات في الدول العربية، عُقدت في بيروت خلال الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٢٤- وفي مجال تعزيز دور التجارة في التنمية، قدّمت الإسكوا إلى الجمهورية اليمنية الكثير من المساعدات للمساهمة في تمكين الجمهورية اليمنية من تحقيق هذا الالتزام. وفي هذا الإطار، قدم المستشار الإقليمي للإسكوا المساعدة في الجهد الذي تبذله الدولة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ولهذه الغاية، قام المستشار الإقليمي للإسكوا بعدة زيارات إلى الجمهورية اليمنية لتقديم النصح بشأن الالتزامات المحددة في منظمة التجارة العالمية في مجال التجارة في السلع والخدمات، والإجراءات البرلمانية المطلوبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما قُدّمت مساعدة للدولة في تجهيز العرض الأول حول نفاذ السلع إلى الأسواق ومن خلال مشاركة اختصاصيين يمنيين في الدورة التدريبية لهيئات الجمارك يومي ٢٨ و٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٢٥- وفي مجال التنمية المستدامة، قدّمت الإسكوا المساعدات التقنية لوضع استراتيجيات وخطط للإدارة الفعالة والمستدامة لقطاعي المياه والطاقة في الجمهورية اليمنية. وهدفت الخدمات المقدمة إلى تحديد المكونات الأساسية لنظام دعم وتخطيط العمليات في وزارة المياه والبيئة، وتقديم الدعم والنصح لإنجاز المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة.

٢٦- وفي مجال البيئة، قدّمت الإسكوا المساعدات التقنية بهدف تحديد الموارد الحقيقية والقوانين ذات الصلة في الهيئة العامة لتطوير وتنمية الجزر اليمنية، وإلى مراجعة القوانين والهيكل التنظيمي لمجلس حماية البيئة وللخطة الوطنية لحماية البيئة بهدف التطوير، وإلى تقديم الاستشارة بشأن مشروع تطوير حزام أخضر حول صنعاء.

٢٧- وفي مجال التنمية الاجتماعية، قدّمت الإسكوا المساعدة في مراجعة وضعية الأنشطة التدريبية التقنية والمهنية وتحضير برنامج عمل الإدارة العامة للمرأة، والتدريب التحليلي في وزارة التعليم التقني والتدريب المهني، كما اضطلعت الإسكوا بمراجعة النسخة النهائية من استمارات وكتيبات التدريب التابعة للمسح السكاني لعام ٢٠٠٤، ومراجعة وثيقة أولية حول مشروع إحصائية عامة لجمهورية اليمن يضعه الجهاز المركزي للإحصاء.

٢٨- في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قدمت الإسكوا للجمهورية اليمنية المساعدات التقنية التالية:

(أ) المساعدة في بناء القدرة الوطنية لتحسين الإنتاجية من خلال اعتماد تكنولوجيات وأساليب سباقة في الإدارة، ومن خلال إنشاء الشبكات؛

(ب) دعم تحسين الاتصال ضمن البلد وبينه وبين البلدان الأخرى؛

(ج) العمل على تقييم انسياب المعلومات ضمن قطاع تكنولوجيا المعلومات، واقتراح خارطة طريق لاستقدام أنظمة إدارة المعلومات.

باء- المشاريع والأنشطة ذات الصلة

٢٩- تضطلع الإسكوا بدور ريادي في عدد كبير من المشاريع والأنشطة التي تشمل الجمهورية اليمنية. والجدير بالذكر أن بعض هذه المشاريع قد أنجز بينما لا يزال العمل مستمرا في مشاريع أخرى.

٣٠- ومن المشاريع والأنشطة التي أنجزت:

(أ) تخطيط المعلومات للإدارة المتكاملة للموارد المائية في قطاعي المياه والبيئة في منطقة الإسكوا؛

(ب) المنتدى العربي للسكان، في مناسبة مرور عشر سنوات على عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بيروت، ١٩-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ؛

(ج) صدور التقرير عن السياسات الاجتماعية المتكاملة في الدول العربية[٨]؛

(د) المنتدى الثاني لمجتمع الأعمال العربي واتفاقات منظمة التجارة العالمية، بيروت ٢٨-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

(هـ) تطوير قاعدة معلومات خاصة بنظام النقل المتكامل في المشرق العربي (ITSAM-INFOSYS)؛

(و) تطوير برامج إحصائية وطنية عن مواضيع المرأة في ١٣ بلداً عربياً.

٣١- ومن المشاريع والأنشطة التي لا يزال العمل فيها مستمراً:

(أ) إنشاء شبكة للخبرات في الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان الأعضاء في الإسكوا؛

(ب) بناء القدرات في تطوير وصلات النقل البرية والبحرية-البرية بين الأقاليم المختلفة (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)؛

(ج) تشجيع دور التكنولوجيا الجديدة في الحد من البطالة والفقر في البلدان الأعضاء في الإسكوا؛

---

(٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: إطار وتحليل مقارن، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، E/ESCWA/SDD/2005/4.

(د) مساعدة تحضيرية لإيصال خدمات الطاقة المتجددة إلى المناطق الريفية في البلدان الأعضاء في الإسكوا؛

(هـ) مبادرة إقليمية بشأن استعمال التكنولوجيا الجديدة للحد من الفقر؛

(و) تقرير وضع المرأة العربية، ٢٠٠٥؛

(ز) برنامج المقارنات الدولية لغربي آسيا.

خامساً- الخلاصة والتوصيات

ألف- الخلاصة

٣٢- بذلت الحكومة اليمنية جهوداً كبيرة ضمن إمكاناتها المالية والبشرية في سبيل تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، وذلك لتعهد الحكومة بالتزامات على هذا الصعيد مع العديد من المؤسسات الدولية والجهات المانحة الأخرى. غير أن محدودية القدرة المؤسسية والتنظيمية والإدارية حالت دون الوفاء بجميع تلك الالتزامات، وهذا ما أحدث تبايناً واضحاً بين ما اتُخذ من قرارات وتوصيات وسياسات وإجراءات، وما نُفّذ منها، مما أبقى الآثار الناجمة عنها دون المستوى المطلوب.

٣٣- ولا تزال اختلالات عديدة تحول دون تحقيق أهداف برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، في مقدمتها تفشي ظاهرة الفقر التي شملت ٤٢ في المائة من مجموع الأسر في عام ٢٠٠٤، والبطالة التي بلغ معدلها ١٦ في المائة، وتدني معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٣,٨ في المائة، وانخفاض حجم الاستثمارات الإنمائية.

٣٤- ويلاحظ تدنٍ في معدّل التغطية بالخدمات التعليمية، بحيث لا يتجاوز ٦٨ في المائة، والخدمات الصحية ٥٠ في المائة، وارتفاع في نسبة المساكن التي لا تحظى بالخدمات الأساسية بحيث تقتصر خدمة المياه النقية على ٣٨ في المائة من المساكن، وخدمة الكهرباء على ٤٠ في المائة، وخدمة الصرف الصحي على ٢٤ في المائة.

٣٥- ويلاحظ تعثر واضح في تنفيذ العديد من المشاريع بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، وضعف قدرات الجهات المشرفة على المشاريع الفنية.

٣٦- ويلاحظ ضعف في التنسيق بين الجهات المتعددة المشرفة على المشاريع الإنمائية والممولة، ولا سيما في مجالات الخدمات الأساسية، مما يسبب هدراً في الموارد، وتعثراً في وصول المشاريع الاجتماعية إلى مستحقيها.

٣٧- ولا تزال الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية رغم نموها دون المستوى الكفيل بتحقيق الأهداف التي وضعتها الحكومة في خطتي التنمية الخمسية الأولى والثانية.

٣٨- ولا يزال دور المجالس المحلية في وضع خطط إنمائية تساعد على إنعاش المناطق الفقيرة والنائية ضعيفاً ويفتقر إلى الفعالية، وذلك لضعف القدرات وغموض الاختصاصات والمهام، وقلة التنسيق بين السلطتين المركزية والمحلية، مما يضعف نتائج العمل الإنمائي.

٣٩- ويلاحظ أيضاً ضعف في عمليات التقييم والمتابعة للمشاريع الإنمائية، مما يزيد من تعثر المشاريع ويعرقل تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها.

٤٠- تشكو قاعدة البيانات كذلك من ضعف، يحد من القدرة التحليلية لاتجاهات التنمية وتقييم أثر القرارات والسياسات المتخذة بشأنها.

٤١- ولا تزال ظاهرة الفساد المالي والإداري عائقاً أمام جميع جهود التنمية والتطوير.

باء- التوصيات

٤٢- تستخلص من تقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً التوصيات التالية:

(أ) أهمية المواءمة بين قدرة الجهات الحكومية على تنفيذ البرامج من جهة والسياسات المطلوبة منها من جهة أخرى، مع إعطاء أولوية لتحديد أهداف واضحة ومنطقية لما يتم الاتفاق عليه من سياسات وإجراءات مع المانحين؛

(ب) إعادة التوازن للسياسة الاقتصادية الكلية، ولا سيما فيما يتعلق بالعجز المالي باتباع سياسة مالية تحقق استقرار الأسعار وخفض الاستدانة من المصرف المركزي، والاعتماد أكثر على إصدار السندات الحكومية لتمويل العجز المالي؛

(ج) تحقيق الهدف المحدد في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري أو تجاوزه، عن طريق خفض النفقات الجارية والإبقاء على النفقات الرأسمالية لدفع عجلة النمو الاقتصادي؛

(د) الاهتمام بتأهيل العاملين في السلطة المحلية وزيادة وعيهم بقانون السلطة المحلية وأهدافه، وإيجاد آلية للتنسيق بين السلطتين المركزية والمحلية؛

(هـ) خفض معدّل التضخم باتباع سياسة مالية تحقق استقرار الأسعار وخفض الاستدانة من المصرف المركزي والاعتماد أكثر على إصدار السندات الحكومية لتمويل العجز؛

(و) بذل المزيد من الجهود للحد من الفقر وخفض نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وذلك عن طريق زيادة الموارد المالية للصندوق الاجتماعي للتنمية، وحث الجهات المانحة إلى تقديم جزء من المساعدات الإنمائية الرسمية لتمويل هذا الصندوق؛

(ز) زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي لخفض معدل الأمية الذين يناهز ٦٦ في المائة، وذلك عن طريق التوسع في إنشاء المدارس الابتدائية وزيادة مخصصات وزارة التربية والتعليم؛

(ح) زيادة تغطية الخدمات الصحية، وذلك بزيادة مخصصات الخدمات الصحية، ولا سيما في المناطق الريفية حيث تعيش غالبية السكان؛

(ط) ربط برامج الجهات الاستثمارية بأولويات محددة وبمواعيد تنفيذية وأهداف واضحة للمشاريع، بما يساعد في الحد من تضخم المشاريع وتوزيعها عشوائياً، والاهتمام بعمليات المتابعة والتقييم لجميع المشاريع الإنمائية؛

(ي) تحسين التخطيط الزراعي بحيث يتماشى مع انخفاض معدلات هطول الأمطار؛

(ك) زيادة البلدان الأعضاء في الإسكوا مساعداتها للجمهورية اليمنية بغرض تمكينها من تنفيذ خططها الاقتصادية، وعلى تحقيق تقدم في تطبيق برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛

(ل) زيادة البلدان المانحة الأخرى دعمها المالي والمعنوي للجمهورية اليمنية بغرض دعم جهودها في الحد من الفقر وخفض معدل البطالة، وتقديم المساعدة الفنية لها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.